طهران تستدعي السفير الدنماركي وتدين قرار حظر صادراتها النفطية

أمريكا وأوروبا تضيفان للعقوبات بنك «تجارت» الإيراني

■،،عواصم/ وكالات

عززت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أمس العقوبات على إيران بإضافة بنك "تجارت" الإيراني إلى القائمة السوداء. وأعلنت أستراليا الانضمام إلى الحظر الأوروبي على النفط الإيراني. وقالت إسبانيا، إن السعودية وعدتها بتعويض النقص في إمداداتها النفطية بالسعر نفسه. بينما استدعت وزارة الخارجية الإيرانية أمس السفير الدنماركي الذي تترأس بلاده حالياً الاتحاد الأوروبي وأعربت عن إدانتها لقرار الاتحاد الأوروبي بفرض حظر على النفط الإيراني.

وأكدت وزارة الخزانة الأمريكية في بيانها عن فرض عقوبات على بنك "تجارت" الإيراني "ان جميع البنوك الحكومية الايرانية أصبحت الآن خاضعة للعقوبات". وقال ديفيد كوهن المسؤول في وزارة الخزانة "في الوقت الذي تقاطع فيه البنوك في أنحاء العالم إيران، ومع تدهور عملتها، فإن الخطوة التي تم اتخاذها ضد بنك تجارت تضرب واحداً من المنافذ المتبقية لإيران على النظام المالي الدولي مما يزيد من عزلتها، ويجعل حصولها على العملة الصعبة أكثر مشقة لإضعاف قدرتها على تمويل برنامجها النووي السري".

وأشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالعقوبات الجديدة التي أعلنها الاتحاد الأوروبي ضد إيران، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستواصل زيادة الضغوط. وقال في بيان "إن قرار دول الاتحاد الأوروبي فرض حظر نفطي تدريجي غير مسبوق على إيران يدل مرة أخرى على وحدة المجتمع الدولي في وجه التهديد الخطير الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني، وأمريكا ستواصل فرض عقوبات جديدة لزيادة الضغوط على إيران".

وفي بروكسل، ذكرت الصحيفة الرسمية للاتحاد الأوروبي في سياق نشرها أمس اللائحة الكاملة للكيانات الإيرانية الجديدة والأفراد الذين شملتهم العقوبات الأوروبية الجديدة "ان بنك تجارت الإيراني الذي تملكه الدولة هو بين الشركات لأنه في ٢٠١١م أتاح تأمين عشرات ملايين الدولارات لدعم مساعي المنظمة الإيرانية للطاقة النووية للحصول على الكعكة الصفراء (اليورانيوم المركز)".

وبموجب العقوبات فقد تم تجميد أصول بنك "تجارت" في أوروبا، إضافة إلى العقوبات على البنك المركزي الايراني، وأدراج ١١ بنكا وشركة في القائمة السوداء بينها عدد من شركات النقل البحري اثنتان تتخذان من دول من الاتحاد الاوروبي مقرا هما "هانسياتيك ترايد تراست اند شيبينج" في هامبورج (المانيا) و"بيس ماريتيم ليميتد" في لافاليتا (مالطة). كما قرر الاتحاد الاوروبي فرض عقوبات على ٣ مسؤولين جدد في الحرس الثوري منهم نائب القائد ورئيس المكتب السياسي علي اشرف نوري من خلال تجميد ارصدتهم، ومنعهم من الحصول على تأشيرات.

الى ذلك، اعلن وزير الخارجية الاسترالي كيفن رود امس ان بلاده ستنضم إلى الحظر الذي فرضه الاتحاد الاوروبي على النفط الايراني، وقال بعد لقاء مع نظيره البريطاني ويليام هيج في لندن "سنتخذ اجراءات مماثلة، ولن نكتفي بدعم هذه الاجراءات، بل سيترتب علينا بالطبع القيام بالامر نفسه، والسبب واضح: علينا توجيه رسالة إلى الشعب الايراني والى النخبة السياسية في البلاد وايضا إلى الحكومة بان سلوكها غير مقبول".

من جهته، قال وزير الخارجية الاسباني خوسيه مانويل جارثيا مارجايو "إن السعودية وعدت بلاده بتعويض النقص في امداداتها النفطية الناجم عن العقوبات الأوروبية على إيران والتي تقدر بنحو ١٠٪ بالسعر نفسه". واضاف "انه تحدث لمؤسسات النفط الاسبانية قبل أن يأتي إلى بروكسل للاتفاق على قرار العقوبات، وأبلغته الشركات بأنها اتفقت على مصادر بديلة، وانه شخصيا تلقى تطمينات من السعودية بضمان الإمدادات بالأسعار نفسها".

وفي المقابل، استدعت وزارة الخارجية الإيرانية امس السفير الدنماركي الذي تترأس بلاده حالياً الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن إدانتها للإجراء الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بفرض حظر علي النفط الإيراني واعتبرته موقفا عدائيا وغير منطقي. وقالت وزارة الخارجية في بيان "إنها إذ تدين هذا التحرك غير المنطقي وتؤكد من جديد سياساتها المسؤولة المبنية على تنظيم العلاقات مع دول العالم على أساس الحقوق والضوابط الدولية ومبادئ الاحترام المتبادل، فإنها تعتقد أن هذه القرارات ستعود بنتائج وتداعيات سيئة لشعوب أوروبا والآخرين".

وتابع البيان "أن الجمهورية الإيرانية أكدت مراراً سلمية برنامجها النووي، وواصلت دوما تعاونها في إطار تعهداتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تتوان عن بذل أي جهد لإضفاء المزيد من الشفافية على برنامجها النووي"، محذرة من ان مسؤولية تداعيات مثل هذه القرارات غير المدروسة والسعي لخلق التوتر وإثارة الأزمة ستكون على عاتق الاتحاد الأوروبي.

وقال وزير الامن الايراني حيدر مصلحي "ان اوروبا تهدف من وراء العقوبات إلى اسقاط النظام، لكن نعتقد أن الاقتصاد العالمي محاصر بالمشكلات وليس لديه القدرة على اسقاط نظام مثل ايران". واضاف "جاهزون للرد على اي محاولة معادية للغرب ولا ينبغي للاعداء ان يتصوروا باننا ضعفاء وانما نعيش بروحية معارك بدر وخيبر التاريخية". بينما قالت وزارة النفط "ان ايران تصدر ١٨٪ فقط من نفطها إلى اوروبا، بينما الباقي إلى اسواق اخرى"، واضاف "انه وبالنظر إلى وضع السوق، فلا قلق حول العثور على مشترين جدد وقامت وزارة النفط بترتيبات جديدة منذ فترة طويلة للتعامل مع اي تحد".

وتوقع محللون ان تؤدي العقوبات المشددة التي قررها الاتحاد على ايران إلى تضييق الخناق المالي الغربي الهادف إلى اقناع طهران بالتخلي عن برنامجها النووي. واعتبر محلل اقتصادي اوروبي في طهران "ان الاجراءين البارزين في العقوبات الجديدة حظر على النفط وعلى البنك المركزي الايراني سيفقدان الامور بالنسبة لطهران، لكن لا يغيران جوهريا الوضع الذي تواجهه ايران منذ العقوبات المالية التي فرضها الغربيون عام ٢٠١٠". وقد اعلن ابرز زبائن ايران (الصين والهند واليابان) انهم لا ينوون الالتزام بالحظر الغربي رغم ضغوطات واشنطن ما يحد من اثر القرار الاوروبي كما اكد خبير نفطي غربي. بينما قال خبير اقتصادي ايراني "ان العقوبات الغربية الجديدة ضد البنك المركزي الذي لم يعد لديه ارصدة في اوروبا منذ فترة ستؤدي خصوصا إلى تشديد الخناق المالي على ايران، وذلك سيؤدي إلى زيادة مخاطر زعزعة الاقتصاد وتضييق قدرة ايران على الاستثمار بشكل اضافي والتي تضررت بقوة اساسا لتطوير مواردها من النفط والغاز".

خمسة قتلى بهجوم لأنصار القذافي على "بني وليد"

رئيس الانتقالي الليبي يحذر من حرب أهلية

■،،،، طرابلس/وكالات

وقعت مواجهات عنيفة أمس في بني وليد موقعة خمسة قتلى في أعنف معارك منذ أشهر في المدينة ونسبها مسؤولون محليون إلى أنصار القذافي في حين اعتبرها وزير الداخلية ناجمة عن مشاكل داخلية.

وسادت فوضى عارمة في المدينة وانه لم يكن ممكنا معرفة من يقف إلى جانب الثوار أو إلى جانب النظام السابق. وقال المسؤول المحلي مبارك الفطماني أن مناصرين للقذافي هاجموا بالأسلحة الرشاشة والآر بي جي "كتيبة ٢٨ مايو الكبرى في بني وليد التابعة لوزارة الدفاع".

وأضاف أنهم "سيطروا سيطرة تامة على كل مدينة بني وليد" المعقل السابق للزعيم الليبي الراحل على بعد ١٧٠ كلم جنوب غرب طرابلس بعد الهجوم على القاعدة التي طوقها موالون للقذافي يرفعون أعلاما خضراء. وقال أن خمسة "ثوار" وقائد كتيبتهم قتلوا فيما أصيب ٣٠ آخرون بجروح.

وهي أخطر أعمال عنف في بني وليد منذ "تحرير" ليبيا في اكتوبر ٢٠١١م بعد حرب استمرت ثمانية أشهر. وكانت المدينة سقطت قبل أيام من مقتل الزعيم الليبي في سرت إثر أسره من قبل الثوار.

وتابع ان "المهاجمين يرددون الله، ومعمر وليبيا وبس!. وأكد "وزعوا امس منشورات قالوا فيها انهم سيعودون قريبا. وسيطردون الجردان". وقال "إن ثوار بني وليد يتعرضون للإبادة الآن وذخيرتهم على وشك الانتهاء"، مضيفا "أنني أناشد كل ثوار ليبيا إنقاذ ثوار بني وليد بشكل عاجل".

واضاف ان "عددا من جرحى الثوار عالقون داخل الكتيبة ولم تستطع سيارات الإسعاف الدخول لنقلهم إلى المستشفى بسبب وجود قناصة من أنصار القذافي المتمركزين أعلى المدرسة والمسجد المجاورين للكتيبة".

لكن وزير الداخلية الليبي فوزي عبدالعال نفى قيام موالين لنظام معمر القذافي السابق بشن الهجوم على بني وليد الاثنين، مؤكدا أنها "مشاكل داخلية" في هذه المدينة الواقعة على بعد ١٧٠ كلم من طرابلس.

وقال الوزير للشبكة الليبية التليفزيونية ان "المعلومات التي في حوزتنا تقول ان هناك مشاكل داخلية بين سكان هذه المدينة، وهذا هو سبب ما حصل"، مؤكدا سقوط خمسة قتلى. واضاف ان "المعلومات التي أتتنا من داخل المدينة لا تشير الى ان هناك أعلاما خضراء وان لا وجود لأي شيء على علاقة بالنظام السابق".

وصرح مسؤولان محليان لوكالة الصحافة الفرنسية ان انصارا للنظام الليبي السابق مدججين بالسلاح استولوا على مدينة بني وليد الرمزية. وبني وليد كانت أحد آخر معاقل القذافي في السقوط قبل أيام من مقتل الزعيم الليبي السابق، ونهاية النظام في اكتوبر ٢٠١١م بعد ثمانية أشهر من الثورة الدامية.

وقال عضو في المجلس الوطني الانتقالي ان السلطات "تدرس قضية بني وليد". وأفاد مصدر عسكري ان قوات من الجيش في طريقها الى المدينة.

وأعلن المتحدث باسم المجلس المحلي في مدينة بني وليد محمود الورفلي أنه يخشى من وقوع "مجزرة". وتابع "طلبنا تدخل الجيش لكن وزارة الدفاع والمجلس الوطني الانتقالي خانونا وتركونا بين المطرقة والسندان".

وقال الورفلي "طلبنا منهم ايجاد حل منذ شهرين". وتأتي اعمال العنف في حين يواجه المجلس الوطني الانتقالي أخطر أزمة سياسية منذ توليه السلطة في ليبيا. والاحد الماضي اضطر عبدالحفيظ غوقة نائب رئيس المجلس الوطني إلى الاستقالة تحت ضغط الشارع.

وحذر رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبدالجليل من "حرب أهلية" في ليبيا في حال استقالة المجلس الذي يواجه أخطر أزمة منذ سقوط نظام القذافي. كما اضطر المجلس تحت ضغط الشارع إلى ارجاء تبني القانون الانتخابي الذي سيتم على أساسه انتخاب مجلس تأسيسي في يونيو، بعدما هاجم متظاهرون غاضبون السبت الماضي مقر المجلس الوطني في بنغازي مهد الثورة في شرق ليبيا.

تركيا تلوح بمعاقبة فرنسا

■،،انقرة/كونا

ندد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمس بشدة أقرار قانون فرنسي يجرم إنكار رواية إبادة الأرمن على أيدي العثمانيين مؤكداً أن بلاده سترد بقوة على هذا القانون إذا ما وقع عليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ليصبح ساريا.

وقال اردوغان في لقاء اسبوعي مع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم أن تركيا لا تعتد بالقانون المذكور لكونه "باطلا ولاغيا" مؤكدا أن الحكومة التركية سترد على الخطوة الفرنسية باجراءات عقابية بشكل تدريجي.

ووصف اردوغان القانون بانه "عنصري وتمييزي وقاتل لحرية الفكر" محذرا من أن فرنسا ارتكبت خطأ جسيما باقرار هذا القانون بعد أن صوت عليه مجلسا النواب والشيوخ في فرنسا.

وقد اقر مجلس الشيوخ الفرنسي بغالبية ١٢٧ صوتا مقابل رفض ٨٦ القانون الذي ينص على عقوبة السجن لعام واحد وغرامة مالية قدرها ٤٥ الف يورو لكل من ينكر تعرض الارمن لمذابح جماعية في العام ١٩١٥م على ايدي الجيش العثماني.

ورغم التحذيرات التركية من عواقب اقرار القانون الا أن مجلس الشيوخ مرر التشريع القانوني بعد دعم مباشر من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي تتهمه انقرة بانه يسعى وراء استمالة الأصوات الأرمنية في الانتخابات الفرنسية في مايو المقبل.

وألمحت تركيا إلى أن الإجراءات العقابية التي ستتخذها ضد فرنسا ستشمل تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى قائم بأعمال ومقاطعة رسمية لكل الفعاليات الفرنسية والانسحاب من المؤسسات والمنظمات الفرنسية.

كندا تطرد اربعة دبلوماسيين روس

■،،اوتاوا/ا ف ب

طردت كندا اربعة دبلوماسيين روس بعد اعتقالها الأسبوع الماضي جنديا كنديا يشتبه في تخابره مع بلد اجنبي على ما افادت صحيفة تورونتو دي غلوب اند مايل.

وافادت الصحيفة أن اسماء الدبلوماسيين الأربعة الذين لم توضح مناصبهم، سحبت من لائحة المعتمدين رسميا لدى السلطات الكندية.

واكدت هيئة الاذاعة العامة سي بي سي (راديو كندا) أن بعضهم قد يكون غادر البلاد اثر هذه القضية. لكن مسؤولا في السفارة الروسية نفى، على ما افادت غلوب اند مايل، أن يكون رحيل هؤلاء الأشخاص متعلق بشبهات تجسس مؤكدا انها مجرد مسألة تداول موظفين روتينية.

ولم يتسن الاتصال باي ناطق باسم الحكومة الكندية ولا السفارة الروسية على الفور للتعليق على هذه المعلومات.

واتهم العسكري الكندي جيفري بول ديلايل (٤٠ سنة) بانتهاك قانون احترام الاعلام لانه تواصل خلال السنوات الخمس الماضية مع "هيئة معلومات اجنبية تريد حكومة كندا حمايتها"، كما ورد في وثائق قضائية نشرت.

وسيمثل العسكري الذي لم تشكف رتبته ولا وظيفته، امام القضاء الجنائي بتهمة انتهاك واجبه في التحفظ في اوتاوا وهاليفاكس واونتاريو ونوفيل ايكوس، حسب القضاء، ولم تتبين طبيعة واهمية المعلومات التي قد يكون نقلها إلى الخارج.

حزب البشير يعتبر مسيرات جوبا المؤيدة لوقف ضخ النفط «مصطنعة» وزيناوي يتدخل لتقريب وجهات النظر

الاتحاد الأفريقي يحذر من انهيار علاقات دولتي السودان

■،،الخرطوم/ وكالات

عبّر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، د.جان بينج، عن القلق إزاء التطورات الأخيرة بين شمال وجنوب السودان. وحث الطرفين على التراجع عن الإجراءات الأحادية التي اتخذها كل طرف التي قال إنها تهدد بإحداث أضرار بالطرفين.وقال بينج في بيان وزعه الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إن الخطوات الأحادية التي اتخذتها كل من حكومتي البلدين "جعلت العلاقة بين البلدين تصبح على شفا الانهيار مع وجود مخاطر فورية لإمكانية تعرض الهدف المتفق عليه، وهو وجود دولتين قابلتين للحياة تعيشان في حسن جوار وداعمة كل منهما الأخرى، للانهيار".وأضاف بينج أن "الروح الإيجابية والتي أدت إلى إجراء استفتاء سلمي قبل عام والأنفصال الودي للجنوب بدأت تتلاشى سريعاً، وفي ظل غياب اتفاق بين الدولتين بدأت حكومة السودان أخيراً في تحويل النفط القادم من الجنوب للتكرير محلياً وبيعه دولياً.كما شرعت حكومة الجنوب في وقف إنتاج النفط بأسلوب عاجل وهو ما يخاطر بإلحاق أضرار جسيمة بخط النفط إلى الشمال.

وأشار بينج إلى أن هذه الإجراءات الأحادية تهدد أيضاً بإحداث أضرار كثيرة بالآفاق الاقتصادية المستقبلية للبلدين والعلاقات بينهما، خاصة أن هذه الإجراءات تحدث في وقت تعقد فيه لجنة الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي مفاوضات بين الجانبين حول مسائل النفط والاتفاقات المالية الانتقالية بأديس أبابا.

من جهة أخرى ، وصف إبراهيم غندور، أمين أمانة الإعلام بحزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يتزعمه رئيس البلاد عمر البشير، تظاهرات جوبا المطالبة بوقف ضخ النفط بأنها مصطنعة من قبل حكومة جنوب السودان ، معتبرا في الوقت نفسه أن قرار وقف ضخ النفط شأن يخص جوبا.وأشار غندور إلى أن المتضرر الأكبر من قرار الإيقاف سيكون جنوب السودان.

وأضاف أن هذه محاولة لإرسال رسالة بأن شعب جنوب السودان يؤيد هذا القرار.وقال غندور إن "جوبا تعتقد خطأ أن هذا وسيلة للضغط الاقتصادي يتزامن مع الضغط العسكري وعمل الحركات المسلحة لتغيير التركيبة السياسية في السودان ..وهذا وهم كبير جداً".

وكانت مسيرات شعبية جابت شوارع مدينة جوبا نظمتها منظمات المجتمع المدني أمس الأول ، تضامناً وتأييداً لقرار حكومة الجنوب بإيقاف تصدير النفط عبر السودان. وقال سيلفا كير ميارديت لدى مخاطبته المسيرة، إن حكومة جنوب السودان اتخذت هذا الخطوة للحفاظ على ممتلكات شعب جنوب السودان بعد استيلاء السودان على كميات من نفط الجنوب، ودعا سلفاكير أبناء الجنوب إلى ضرورة ضبط النفس وعدم التعامل بردود الأفعال.ودعا الجنوبيين للحفاظ على أرواح السودانيين وعدم التعدي عليهم. فيما وصف كارلوا أريقوا، أحد منظمي المسيرة قرار حكومة الجنوب بالحكيم، وقال إن السياسات التي تقوم بها الخرطوم تضر بالاقتصاد السوداني أولاً قبل الجنوب.

ولم يوقف القرار الجنوبي مسار التفاوض في هذا الشأن بأديس أبابا، والذي يتواصل اليوم وسط آمال بنجاح الوسطاء في تقديم مقترح جديد يساهم في تقريب فجوة الخلاف بين الجانبين، ويعزز هذا الاتجاه وساطة جديدة يقودها رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي لإنقاذ العملية من الانهيار فيما تبقى من زمن التفاوض. وقال المتحدث باسم الخارجية السودانية العبيد مروح إن زيناوي اجتمع مع قيادات الوفدين، كل على حدة في إطار دعم جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي.

مهاجمة البعثة الدولية بدارفور

■،،نيويورك/ا ف ب

أدان مجلس الامن الدولي الهجوم على بعثة الامم المتحدة في دارفور (يوناميد) الذي أدى إلى مقتل جندي من البعثة تابعة للكتيبة النيجيرية ودعا الخرطوم إلى معاقبة المسؤولين.

وجاء في بيان تلاه الرئيس الدوري لمجلس الامن سفير جنوب افريقيا باسو سانغكو أن اعضاء مجلس الامن "يطلبون من حكومة السودان ملاحقة المسؤولين عن الاعتداء امام القضاء واشاروا إلى ضرورة وضع حد لعدم معاقبة الذين يشنون هجمات" على القبعات الزرق.

واضاف "جدد الاعضاء التأكيد على دعمهم التام لبعثة الامم المتحدة في دارفور وطلبوا من جميع الاطراف في دارفور التعاون مع هذه البعثة".

وقوات اليوناميد التي هي قوة مشتركة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وتتخذ من الفاشر مقرا لها، مفوضة من الامم المتحدة لحماية المدنيين تضم ١٧ الف جندي و٥ آلاف من افراد الشرطة.

وكانت القوة المشتركة للامم المتحدة والاتحاد الافريقي اعلنت أن احد جنود هذه القوة قتل وجرح ثلاثة اخرون في كمين في اقليم دارفور غرب السودان.

وفي نيويورك، اوضح مارتن نيسيركي المتحدث باسم الامين العام للامم المتحدة بان كي مون أن الجندي القتيل هو من الجنسية النيجيرية.

الأمم المتحدة تدعو السلطات العراقية لوقف أحكام الإعدام

١٨ قتيلاً و٧٧ جريحاً بتفجيرات في بغداد

■،،بغداد/ وكالات

سقط ١٨ قتيلاً وأصيب ٧٧ آخرون بجروح امس بانفجار أربع سيارات ملغومة وتفجير منزل بعبوات ناسفة في بغداد. في وقت دعت فيه المفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس السلطات العراقية إلى وقف تنفيذ أحكام الاعدام حتى إلغاء هذه العقوبة.

وقالت مصادر امنية "ان انفجار السيارة الأولى وقع في مدينة الصدر مستهدفا مجموعة من العمال المتجمعين في انتظار الحصول على فرصة عمل، تاركا المكان في حالة من الفوضى، حيث تناثرت الاحذية والاطعمة وبرك الدماء، حيث سقط ٨ قتلى على الأقل وأصيب ٢٤ بجروح".

وقال شاهد عيان يدعى أحمد علي أصيب وجهه وشعره بحروق في الانفجار "كنا جميعا نقف في انتظار كسب قوتنا، وفجأة شعرنا وكأن عاصفة سوداء هبت وشعرت بنفسي ملقى على الارض"، واضاف "أغشي علي للحظة، ثم استيقظت ونقلت على وجه السرعة إلى احدى السيارات لنقلي إلى المستشفى".

واضافت المصادر أن انفجار السيارة الثانية وقع ايضا قرب مخبز يتجمع امامه عدد من الزبائن في ساحة مدينة الصدر مما اسفر عن سقوط قتيلين واصابة ٢٦ آخرين بجروح بينهم امرأتان وطفل. وتابعت أن سيارتين ملغومتين أخريين انفجرتا قرب مدرستين في حي الشعلة وفي شارع تجاري مزدحم في حي الحرية شمال غرب بغداد ما ادى إلى مقتل ثلاثة اشخاص واصابة ٢٥ بجروح.

وذكر مصدر عراقي آخر أن شخصين أصيبا بانفجار عبوة لاصقة وضعت في سيارة وانفجرت لدى مرورها في شارع مطار المثنى وسط بغداد التي شهدت ايضا مقتل أحد عناصر الشرطة وأربعة من أفراد أسرته بتفجير منزلهم بعبوات ناسفة زرعت في محيطه بمنطقة النصر والسلام غرب قضاء ابو غريب.

إلى ذلك، دعت المفوضة العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان امس السلطات العراقية إلى وقف تنفيذ احكام الاعدام، وذلك تعليقا على الحكم بالاعدام على ٣٤ شخصا منهم امرأتان وتنفيذ الحكم في ١٩ يناير. وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم المفوضة العليا نافي بيلاي "ادعو الحكومة العراقية إلى أن تصدر على الفور تعليقا لحكم الاعدام".

واعربت بيلاي عن صدمتها لادانة ٣٤ شخصا وتنفيذ الحكم فيهم في اليوم نفسه لاتهامهم بمختلف الجرائم. وقالت "حتى لو تم التقيد بأدق المعايير على صعيد المحاكمة العادلة، فإن عدد الاحكام التي نفذت في يوم واحد امر مرعب".

واضافت "نظرا لغياب شفافية الاجراءات القضائية والهواجس القوية حيال عدالة المحاكمات، وتنوع المخالفات التي يمكن من خلالها فرض عقوبة الاعدام في العراق، فان هذا الرقم مرعب فعلا".

وقال كولفيل "ان وزارة حقوق الانسان في العراق هي التي ابلغت الامم المتحدة باعدام ٣٤ شخصا في يوم واحد. وقدرت المفوضية العليا بأكثر من ١٢٠٠ عدد الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام في العراق منذ ٢٠٠٤، لكن لا تتوافر لديها في المقابل احصاءات كاملة حول تنفيذ احكام الاعدام. الا أن الامم المتحدة احصت ٦٣ عملية تنفيذ احكام بالاعدام منذ ١٦ نوفمبر الماضي.